

ضرورة العودة إلى التعديل الهيكلي من أجل تصحيح مسار الاقتصاد الوطني

The need to return to structural adjustment in order to correcting the course of the national economy

د. الدراجي شعوة*

جامعة جيجل، الجزائر

Email : chaoua34@yahoo.fr

تاريخ النشر : 2022-10-14

تاريخ القبول: 2022-10-11

تاريخ الاستلام: 2022-06-30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان ما آل إليه برنامج التعديل الهيكلي الذي تبنته الحكومة في منتصف التسعينات وتوضيح طبيعة الإصلاحات الهيكلية التي يجب القيام بها في المرحلة المقبلة. وقد اتضح من خلالها أن برنامج التعديل الهيكلي المذكور لم يعد يحظى بالأولوية الحقيقية لدى الحكومة منذ الشروع في التوسع في الإنفاق العمومي، وأنه تم التراجع عن عدة جوانب هامة منه رغم تحقيقه لنتائج إيجابية نسبية بعد تنفيذه. وحيث أن المخرج من الوضع المتردي الحالي يبقى منوطا بالانتقال النهائي إلى نظام اقتصاد السوق، فلا مناص من العودة مرة أخرى إلى التعديل الهيكلي لتصحيح مسار الاقتصاد الوطني. الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، التعديل الهيكلي، التحول إلى اقتصاد السوق، التحرير الاقتصادي...

تصنيف JEL: P41

Abstract:

This study intends to highlight the results of the structural adjustment program adopted by the government and to clarify the nature of the reforms to be decided upon for the next stage.

It turned out that the said program had not been applied rigorously and properly, and that there had even been a reversal in the attitude of the government with regard to some of its provisions. The difficult economic situation that Algeria is currently experiencing, however, requires the establishment of a market economy system, hence the need to return to structural adjustment to succeed in this task.

Keywords: Economic reforms, Structural adjustment, transition to market economy, Economic liberalisation, ..

Jel Classification Codes: P41

I. تمهيد:

لم يتلق المهتمون بالشأن الاقتصادي الوطني التطورات الإيجابية لأسعار النفط في الفترة الأخيرة باستبشار كبير كما كان عليه الأمر في المرات السابقة. ذلك لأن الاقتصاد الوطني ما يزال يعاني في نظر هؤلاء من تخلفه المزمع بعد كل محاولات التنمية والتطوير التي قامت بها الحكومة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. كما أنه لم يستطع التخلص من الجمود الذي طبعه لفترة طويلة على الرغم من كل عمليات الإصلاح التي خضع لها منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي إلى غاية السنوات الأخيرة.

من جهتها، فإن الحكومة الحالية، وإن كانت معذورة بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد منذ 2019، وبالنظر إلى الوباء الذي اجتاح العالم بعد ذلك، لم تتمكن من الاستعادة التامة لثقة المواطنين بشأن مستقبل الاقتصاد الوطني في السنوات القادمة. فكثير من الإجراءات التي تقوم باتخاذها تبدو كأنها ردود فعل تجاه أوضاع استثنائية، ومن ذلك مثلاً سعيها لزيادة صادرات البلاد وتنويعها بالتخطيط لاستغلال حقول الغاز الصخري، واللجوء إلى استغلال مناجم جديدة للحديد ولمعادن أخرى، وقيامها بتقليص الواردات باللجوء إلى التحديدات الكمية، بالإضافة إلى استمرار اعتقادها بنجاعة الاعتماد على القطاع العمومي في تحريك النشاط الإنتاجي خاصة في المجال الصناعي. وهي لم تركز بالقدر اللازم على المشكلة الأساسية التي ظل الاقتصاد الوطني يعاني منها والمتمثلة في الفشل في الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق. ولم تصل في سعيها لتصحيح الوضع الاقتصادي للبلاد إلى المستوى المطلوب كما تدل عليه كثير من المؤشرات العامة من نمو وتوازن خارجي وداخلي وغيرها.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، فإنه من المفيد أن نُذَكِّر بتلك الجوانب التي لم تعد تذكر من الإصلاحات الاقتصادية التي اعتبرت ضرورة حتمية في سنوات سابقة، ونبين أهميتها للاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة، منطلقين من الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية العودة إلى التعديل الهيكلي لتصحيح مسار الاقتصاد الوطني؟

ولمعالجة هذه الإشكالية وتحليلها وتقديم الإجابة عنها، يقتضي الأمر طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتعديل الهيكلي الذي يُلجأ إليه لإصلاح اقتصادي، وما هي الظروف التي أدت إلى إليه؟
- ما هو مضمون البرنامج الذي اعتمده الجزائر خلال التسعينات في هذا الإطار، وما هي النتائج التي تحققت جراء تنفيذه؟
- ما مصير هذا البرنامج بعد تحول سياسة الحكومة إلى التوسع في برامج الاستثمار العمومي بعد سنة 2000؟
- وما هي أهم المجالات التي يمكن العودة إلى استكمال إصلاحها لتصحيح اتجاه مسار الاقتصاد الوطني في المرحلة الحالية؟

ولتوجيه عملية البحث في هذه الدراسة قمنا بوضع الفرضيتين التاليتين:

- لم تكن الحكومة صارمة في تنفيذها لبرنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 ولم تنجز بشكل فعلي أهم التحولات التي كان يهدف إلى تحقيقها.
- لم تستمر الحكومة في إصلاحها للاقتصاد الوطني بنفس منطوق برنامج التعديل خلال السنوات التي جاءت بعد انتهاء فترته.
- ما يزال الاقتصاد الوطني بحاجة إلى إنجاز جملة من الإصلاحات الهيكلية من قبيل تلك التي تقرر في إطار برنامج التعديل الهيكلي.

أهمية الدراسة.

تمكن أهمية هذه الدراسة في إعادة طرحها لموضوع الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي فرضتها ضرورة التحول إلى نظام اقتصاد السوق، والتي ارتبطت في الحالة الجزائرية ببرنامج التعديل الهيكلي الذي تبنته الحكومة بتوجيه من الهيئات المالية الدولية. فمسيرة الإصلاحات الاقتصادية الوطنية التي لم تبلغ نهايتها رغم طول المدة التي استغرقتها غطت إلى حد ما على هدفها الرئيسي المتمثل في الانتقال الفعلي إلى النظام الاقتصادي المذكور.

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى التذكير بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي اضطرت إليها الجزائر خلال سنوات التسعينات، وإلى بيان هدفها الرئيسي المتمثل في الانتقال الفعلي والنهائي لنظام اقتصاد السوق. كما تهدف أيضا إلى بيان المآل الذي آلت إليه مسيرة الإصلاحات السابقة، وضرورة العودة والسعي لإنجازها وإتمامها. منهجية الدراسة.

بالنسبة للمنهجية المتبعة، فهي تتلخص في عرض أهم عناصر الموضوع، وخاصة ما يتعلق منها بالتعديل الهيكلي ومضمون البرنامج الذي تم تبنيه في الجزائر وما نجم عنه بعد تنفيذه، وتحليل تلك العناصر على ضوء الخلفية الفلسفية التي يستند إليها البرنامج المذكور وإلى مقتضيات النظرية الاقتصادية بشكل عام، بالاعتماد على الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية، توافقا مع طبيعة معطيات الدراسة والحاجة إلى استخلاص النتائج التي يراد التوصل إليها.

وقد تم الاعتماد على دراسات سابقة متعلقة بالاقتصاد الجزائري، وكذلك على جملة من التقارير والأرقام الإحصائية الصادرة عن هيئات رسمية وطنية ودولية، بالإضافة إلى عدد من النصوص التشريعية التي جاءت حاملة للإصلاحات الاقتصادية التي قررتها الحكومة في إطار سعيها للانتقال إلى نظام السوق. تقسيم الدراسة.

- أما عن تقسيم الدراسة، فنشير إلى أنه تم تقسيم الموضوع إلى أربعة عناصر رئيسية كما يلي:
- التعديل الهيكلي كإصلاح اقتصادي أوجبته الحاجة إلى الانفتاح على الخارج.
- التعديل الهيكلي الذي تبنته الجزائر خلال التسعينات.
- تحول سياسة الحكومة الاقتصادية إلى التوسع في الإنفاق عبر برامج الاستثمار العمومي 2001-

- تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد بعد تراجع أسعار النفط وظهور الحاجة مجدداً إلى استكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية.

أولاً: التعديل الهيكلي كإصلاح اقتصادي أوجبته الحاجة إلى الانفتاح على الخارج.

نتناول في بداية عرضنا للموضوع مفهوم التعديل الهيكلي وأهدافه وإلى الظروف التي أدت إلى تبني برامج لتنفيذه.

1. مفهوم التعديل الهيكلي وأهدافه.

التعديل الهيكلي هو عملية تغيير عميقة تخص الهياكل الكلية والقطاعية لاقتصاد ما يهدف تكييفها مع مقتضيات فعالية الأداء الاقتصادي التي تقتضيها ضرورة استمرار التعامل مع العالم الخارجي، وذلك على إثر اختلالات اقتصادية تمتد في الزمن نسبياً. وهي تتم عادة في إطار سياسة اقتصادية وبرامج تنفيذية محددة تتم صياغتها عادة بإملاء من الهيئات المالية الدولية بسبب الحاجة إلى مساعدتها. وتستند برامج التعديل الهيكلي التي قامت بها عديد من الدول منذ سنوات الثمانينات إلى خلفية فكرية رأسمالية تتلخص في اعتبار "أن السوق الرأسمالي يفتح الطريق الأدهم والأكيد للرخاء الاقتصادي" (BENISSAD, 1999, p 6). وخلافاً لبرامج التثبيت التقليدية (الهادفة أساساً إلى التخلص من الطلب المفرط)، فإن التعديل الهيكلي يسعى أيضاً إلى إزالة الحواجز المعيقة للعرض (خاصة في البلدان النامية التي توجد بها موارد إنتاجية غير مستغلة بكفاية). فالتعديل الهيكلي يحمل إذن عدداً كبيراً من الأعمال المتداخلة والمتعاونة التي تمس كل المتعاملين الاقتصاديين وفقاً لترتيب محدد ومتناسق من الأولويات والتوقيت، الذي يمتد إلى آجال متوسطة وطويلة، تختلف من بلد إلى آخر (BENISSAD, 1999, p 35).

2. الظروف التي أدت إلى تبني برامج التعديل الهيكلي.

تتلخص هذه الظروف في جملة من التطورات الاقتصادية التي سجلت على مستوى الدولي، من أهمها بلوغ بعض الاقتصاديات النامية مستوى من التطور الصناعي أدى إلى الحاجة إلى مزيد من الاستيراد، في ظل عجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن تغطيته، بالإضافة إلى وقوع عدد من الدول النامية في أزمت مديونية خارجية شديدة خلال سنوات الثمانينات أدت إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي وإلى التفاوض مع الدائنين بغرض إعادة جدولة الديون التي عليها. وبعد سقوط جدار برلين وانتهاء الاتحاد السوفياتي السابق، ظهرت أيضاً تلك المجموعة من الدول التي تحررت من سيطرة هذا الأخير وقررت التخلي عن النظام الاشتراكي والتحول إلى النظام الرأسمالي. لينتهي الأمر بعد ذلك بانتصار وانتشار فكرة العولمة المبنية على اقتصاد السوق والليبرالية المعترجة عن ما عرف بـ"اتفاق شكاغو". بالمقابل، كان على كافة الدول التي لجأت إلى التعديل الهيكلي أن تلتزم بتطبيق سياسات وبرامج إصلاحية تهدف إلى ترشيد التسيير الاقتصادي الكلي وتكييف الهياكل الاقتصادية مع مقتضيات الانفتاح على الخارج.

ثانيا. التعديل الهيكلي الذي تبنته الجزائر خلال التسعينات.

لجأت الجزائر إلى هذا التعديل لعدة أسباب واتخذت لذلك جملة من الإجراءات امتدت لعدة سنوات، لكن النتائج التي تحققت من جراء ذلك لا تبدو مرضية.

1. أسباب لجوء الحكومة الجزائرية إلى التعديل الهيكلي.

تشارك الجزائر في أغلب الأسباب التي أدت إلى تبني برامج التعديل الهيكلي بالبلدان الأخرى. ومن أهم تلك الأسباب نذكر على الخصوص فشل مشروعها التصنيعي الذي اعتمد على الصناعات المصنعة، والذي أدى إلى زيادة كبيرة في الواردات من مدخلات الإنتاج الصناعي وإلى إرهاق ميزانية الدولة بتحملها تغطية العجز المزمّن للمؤسسات الصناعية العمومية، لتأتي بعد ذلك مشكلة المديونية الخارجية، الناجمة عن المشروع التصنيعي الفاشل، والتي تفاقمت بعد انهيار أسعار النفط في 1986 واستمرار تدني مستويات لسنوات عديدة بعد ذلك. ثم جاء التخلي عن النظام الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي المباشر في نهاية الثمانينات والشروع في الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق في بداية التسعينات، وما واكبه من محاولات يائسة للاستمرار في الوفاء بتسديد خدمات الديون الواجبة في آجالها المحددة، عادت على إثرها الحكومة إلى رشدها متقدمة إلى صندوق النقد الدولي تطلب مساعدته من أجل إعادة جدولة ديونها الخارجية.

وقد كانت محطة طلب إعادة جدولة الديون الخارجية للبلاد منعطفا حاسما في التزام الحكومة ببرنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي وعزمها على تنفيذه اعتبارا من سنة 1994.

2. الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتحقيق التعديل الهيكلي.

بعد قرار السلطات العمومية التحول إلى اقتصاد السوق، شرعت الحكومة بإرادة ذاتية منها في مرحلة أولى، في التعميق التدريجي لإصلاحات اللامركزية الاقتصادية التي أقرتها في بداية 1988 والمتثلة في نصوص الاستقلالية الذاتية للمؤسسات العمومية وما يرتبط بها من نصوص أخرى تخص أدوات الضبط والتأطير كأنظمة الأسعار والائتمان والضرائب والتجارة الخارجية والاستثمار. ومن أبرز الإجراءات التي تقررت في هذا الإطار نذكر هنا: اعتماد قانون النقد والقرض، قانون الاستثمار، تحرير التجارة الخارجية، توسيع مجال الأسعار الحرة ليشمل أغلب المنتجات، بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية. وبعد عجز البلاد عن سداد خدمات الديون الخارجية في آجالها المتفق عليها وما تبع ذلك من طلب لإعادة الجدولة، تم اتخاذ إجراءات أخرى اتسمت بالفورية، المعتمدة على العلاج بالصدمة، تحت ضغط من صندوق النقد الدولي. وتشدد هذا الأخير في شروطه لمساعدة الجزائر بسبب تعقد وضعها المالية حينها فألزم الحكومة بتنفيذ جملة من التعليمات استهدف من خلالها تسريع عملية الانتقال إلى نظام السوق لضمان استرداد حقوق الدائنين. وقد جاءت إجراءات هذه المرحلة متممة لتلك التي اتخذت في إطار الانتقال التدريجي المقرر في المرحلة السابقة، فأكدت من جديد على القبول المبدئي برفع كل أشكال الدعم وتوسيع مجال تحرير الأسعار، وتعديل السعر الرسمي للدينار، مع التحرير الكامل للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى العمل من أجل التحكم في التدفقات النقدية من خلال التطبيق الصارم لمواد قانون النقد والقرض (BENISSAD, 2004, p 188) حيث كان يؤمل من ذلك تحقيق مزيد من التثبيت الاقتصادي الذي يعتبر ضروريا لتسديد القرارات الاقتصادية على المستويين

الكلي والجزئي. أما على المستوى القطاعي فإن الإصلاحات التي اعتمدت في هذه الفترة استهدفت جعل الإطار القانوني والمؤسساتي متوافقا مع متطلبات الاقتصاد المعولم، ومن تلك الإجراءات نذكر هنا على الخصوص (BENISSAD, 2018, p149):

- إصدار الأمر رقم 95-22 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية، بالتنازل عنها لفائدة رأس المال الخاص، الوطني أو الأجنبي، ولفائدة العمال أو حتى السكان؛
 - إصدار الأمر 95-25 المتعلق برؤوس الأموال التجارية للدولة، الذي أسست بموجبه الشركات القابضة العمومية، التي منحت الحق مبدئيا في امتلاك وتسيير كل القيم المنقولة وكذلك التنازل عنها وفق القواعد المحددة في القانون التجاري؛
 - تنفيذ المرسوم التشريعي 10/93 المتعلق ببورصة القيم في خطوة تطمح إلى إنشاء سوق مالية وتنشيطه عبر إيجاد صيغ بديلة لجمع الادخار وتمويل الاقتصاد؛
 - الحث على تنوع الصادرات بما في ذلك القيام عند الحاجة بهيئة منطقة حرة.
- بالإضافة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات باتجاه إعادة إدخال الجزائر في التقسيم الدولي للعمل بتقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. فهذه الإجراءات الكثيفة والمتنوعة ركزت على إيجاد تغيير نوعي حقيقي في سير الاقتصاد الوطني وإدارته، وفقا للقواعد المعمول بها في الأنظمة الرأسمالية، وعلى إعادة تحريك النظام الإنتاجي المحلي الذي ظل يشغل اهتمام الدولة منذ انهيار أسعار البترول في 1986.

3. النتائج المحققة جزاء تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي.

امتد تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي من سنة 1994 إلى غاية 1998. ولا يعني تحديد هذه الفترة التحرر من الالتزام بالخطوط العامة للبرنامج بعد نهايتها، خصوصا فيما يتعلق بفلسفته وبمنطقه العام. لأن الهدف الأساس للإصلاحات الاقتصادية بالمنظور الشامل كان يمثل في الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، وذلك يحتاج دون شك إلى مسار يتجاوز تلك المدة الأولية التي حددت في البداية. مهما يكن من أمر فإن النتائج التي تحققت جراء تنفيذ البرنامج المذكور كانت مشجعة في جانبها المتعلق بالثبوت الاقتصادي، في حين أن النتائج التي سجلت على مستوى تحريك الجهاز الإنتاجي الوطني لم تكن حاسمة.

ففي الشق الأول نجد أنه سجل تطور إيجابي في الميزان التجاري للبلاد حيث انتقل رصيده من 0,259 - مليار دولار في 1994 إلى +5,79 مليار دولار في 1997. كما سجل تحسن أيضا في الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية انتقل خلاله المؤشر المذكور من -65 مليار دينار في 1994 إلى +66,1 مليار دينار في 1997. بعدها حدث تراجع استثنائي في 1998 كان سببه انخفاض شديد ومؤقت في أسعار النفط. من جهته سجل معدل التضخم انخفاضا مهما انتقل خلاله المؤشر من 29,8 % في 1995 إلى 5 % في 1998 (BOUZIDI, 1999, pp 51-54).

أما في الشق الثاني فنجد أن تنفيذ البرنامج لم تنجم عنه نتائج إيجابية واضحة، على الرغم من عودة بعض المؤشرات إلى الاستقرار بعد التدهور الذي شهدته في السنوات السابقة. ومن ذلك مثلا معدل نمو الناتج الداخلي الخام الذي عاد إلى مستويات إيجابية اعتبارا من سنة 1995 حيث سجل + 3,8 % بعدما كان قد تدنى إلى - 2,1 % و- 0,9 % خلال السنتين السابقتين 1993 و1994 على التوالي. ونفس المنحى تقريبا سجله أيضا معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، وكذلك معدل النمو القطاعي في مجالي الأشغال العمومية والمحروقات. من جهته استطاع القطاع الزراعي أن يحقق معدلات إيجابية بمستويات استثنائية في بعض السنوات ولكنه سجل أيضا معدلات منخفضة في أخرى نتيجة لطبيعة عملياته الإنتاجية المرتبطة بالظروف المناخية. أما القطاع الصناعي فاستمر في معدلاته السلبية إلى غاية 1998 حيث استطاع أن يحقق رقما إيجابيا قدر بـ + 4,6 %. وكنتيجة لهذه التطورات فإن معدل البطالة الذي بلغ 28 % في 1995 اتجه هو الآخر إلى الاستقرار بعد ذلك حيث سجل 28,2 % في 1998 (BOUZIDI, 1999, pp 55-57).

وبالنظر إلى الأرقام المعروضة أعلاه فإن برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998 كان بحاجة إلى مزيد من الوقت والمتابعة في المجال الإنتاجي حتى ينقل القطاعات الرئيسية للبلاد إلى وضع جديد يسمح لها بالانطلاق على أسس جديدة تتوافق مع مقتضيات آلية اقتصاد السوق وحتمية الانفتاح على العالم الخارجي والانخراط تقسيم العمل الدولي.

ثالثا. تحول سياسة الحكومة الاقتصادية إلى التوسع في الإنفاق عبر برامج الاستثمار العمومي

2019-2001.

في بداية العشرية الأولى ألفين تحولت السياسة الاقتصادية للدولة باتجاه التوسع في الإنفاق من خلال برامج الاستثمار العمومي متعددة السنوات. وقد جاء هذا التحول بعد التحسن النسبي المسجل في أسعار النفط آنذاك، وما نجم عنه من تحسن في قدرة البلاد على سداد ديونها تجاه الخارج ومن استيقاظ اللقناعات القديمة لدى المسؤولين الجزائريين بشأن أهمية الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في التنمية الاقتصادية. وربما يُذكر أيضا أن من أسباب هذا التحول تلك الآثار السلبية التي نجمت عن الالتزام بتنفيذ تعليمات صندوق النقد الدولي والتي أدت إلى تدهور المستوى المعيشي للسكان وتدني مستوى الخدمات العمومية بسبب تقلص الإنفاق الحكومي.

1. أهداف وأحجام برامج الاستثمار العمومي المقررة خلال الفترة 2001-2019.

في ظل التزامها بالانتقال إلى نظام اقتصاد السوق مع رغبتها في العودة إلى التوسع في الإنفاق العمومي، لجأت الحكومة إلى التعبير عن توجهها الجديد بإرادتها التخفيف من قسوة السياسة الليبرالية المتطرفة وتفضيلها للتدخل الاقتصادي على الطريقة الكييفية، واعتبرت ذلك عاملا مساعدا في تحقيق التحول المنشود في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. فوضعت جملة من الأهداف لبلوغ هذه الغاية وتوسعت فيها مع الوقت تبعا لزيادة إيراداتها من صادرات المحروقات بعد الزيادة الكبيرة في أسعارها. وتتلخص

أهداف البرامج العمومية الاستثمارية للسنوات 2001-2019 بشكل عام في (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2001، ص 87):

- تحسين مستوى الخدمات العمومية، خاصة في مجالات الصحة، التعليم، التكوين، الخدمات الإدارية، وما إلى ذلك؛
- تطوير البنى التحتية لمختلف القطاعات، وخاصة منها الري، النقل، الطاقة، التجارة، الاتصال، الإعلام، وتهيئة المحيط الاقتصادي للمستثمرين الجزائريين والأجانب؛
- التخفيف من حدة أزمة السكن، والتزويد بالماء والكهرباء والغاز، وتطوير إطار العيش للسكان بشكل عام؛
- رفع مستوى التشغيل للتخفيف من أزمة البطالة؛
- دعم الطلب المحلي من أجل إحداث ديناميكية إيجابية على مستوى الجهاز الإنتاجي الوطني وخاصة في القطاع الصناعي أملا في رفع مستوى الإنتاج، على غرار ما تفيد به النظرية الكينزية.

أما أحجام الأغلفة المالية التي رصدت للبرامج المعتمدة في هذا المجال فكانت كما يلي.

- برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة 2001-2004، وخصص له مبلغ 525 مليار دينار، أي ما يعادل 7 مليار دولار؛
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي تقرر للفترة 2005-2009، وخصص له مبلغ قدر بـ 4200 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 60 دولار؛
- البرنامج الخماسي للتنمية الذي اعتمد للفترة 2010-2014، وخصص له مبلغ ضخم قدر بـ 21.214 مليار دينار، أي ما يعادل 286 مليار دولار؛
- وأخيرا البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019، الذي رصد له مبلغ ضخم هو الآخر قدر بـ 2.100 مليار دينار، أو ما يعادل 262,5 مليار دولار.

مع إيرادنا لهذه الأرقام الإجمالية، من المفيد أن نقدم الملاحظات التالية.

- أن التحول إلى التوسع في الإنفاق العمومي لم يكن من الناحية المبدئية بديلا عن عملية التعديل الهيكلي بل كان مكملا لها بهدف التخفيف من صعوبة الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة وتطوير الهياكل القاعدية الضرورية لبناء الاقتصاد الوطني؛
- أن المبالغ المخصصة للبرامج المقررة بلغت مستويات ضخمة جدا لم تكن متناسبة مع إمكانيات الإنجاز الوطنية؛

- أن فكرة حث الإنتاج الوطني بزيادة الطلب كانت فكرة نظرية أكثر منها عملية، بسبب استمرار مشكلة عطالة الجهاز الإنتاجي المحلي، حيث أدى ذلك في النهاية إلى اللجوء إلى الاستيراد من أجل تلبية الطلب الإضافي؛
- أن التوسع في الإنفاق الاستثماري العمومي الذي حدث كان مرتبطا بالزيادة الشديدة في أسعار النفط في الأسواق الدولية، فلما عادت تلك الأسعار إلى الانخفاض تم التخلي عن البرنامج الوطني للنمو الذي تقرر لتغطية السنوات من 2015 إلى 2019.

2. أهم النتائج المحققة إثر تنفيذ برامج الاستثمار العمومي 2001-2019.

- ركزت برامج الاستثمار العمومي بشكل كبير على تطوير البنى التحتية والقطاعات الإسنادية للاقتصاد الوطني وكذلك على الجانب الاجتماعي بمختلف ميادينه. لذلك فإن النتائج المحققة من جراء تنفيذها تعرض غالبا بصورة عامة دون تفاصيل كافية، ومن أهم تلك النتائج نذكر هنا ما يلي:
- تحقيق إنجازات عديدة وهامة في مختلف المجالات مثل: الري، الطرق، السكك الحديدية، والبنى التحتية بشكل عام، السكن، الصحة، التعليم والتكوين وغيرها، بغض النظر عن مدى تناسب الإنجازات المذكورة، من حيث الكم والجودة، مع حجم المخصصات المالية التي أنفقت في سبيلها؛
- انخفاض مستوى البطالة بفعل التوسع في التشغيل في مختلف القطاعات وخاصة الإدارة العمومية وقطاعي الأشغال العمومية والخدمات، حيث انخفض المعدل الوطني للبطالة من 29,8 % سنة 2000 إلى 9,8 % سنة 2013 وتذبذبه بعد ذلك قريبا من 10% إلى غاية سنتي 2020 و2021 حيث تجاوز نسبة 12 % (Banque Mondiale)
- ارتفاع مستوى الطلب الكلي بسبب الارتفاع الشديد في الإنفاق الحكومي وزيادة التشغيل؛
- ارتفاع شديد في الواردات من البضائع، في ظل عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الوطني على تلبية الارتفاع الكبير في الطلب المحلي. فبعدما كانت قيمة الواردات السنوية في سنة 2001 تقدر بـ 764,8 مليار دينار، ارتفعت إلى 3907 مليار دينار سنة 2012، أي أنها تضاعفت بأكثر من خمس مرات (ONS, 2014)
- محدودية معدل النمو الاقتصادي المتحقق على الرغم من الحجم الاستثنائي للإنفاق العمومي المقرر. فالأرقام الواردة في الجدول أدناه تعكس بوضوح هذه المسألة. فهي ظلت في مستويات تميل أكثر إلى الانخفاض منها إلى الارتفاع على مر السنوات الممتدة من 2000 إلى 2019، على عكس البلدان الصاعدة التي ظلت تحقق معدلات نمو تتجاوز 6% لسنوات طويلة وبإنفاق عمومي محدود.

الجدول (1) تطور معدل النمو الاقتصادي السنوي خلال الفترة 2000-2019 الوحدة %%

السنة	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09
المؤشر	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
السنة	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19
المؤشر	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.1	1

Source: (Banque Mondiale, Croissance du PIB (% annuel)- Algeria), site web B M: <https://donnees.banquemondiale.org/>, consulté le 20/05/2022, à 10 H.

فباستثناء السنوات الثلاث، 2002، 2003 و2005 التي حققت معدلات مرتفعة نسبيا، فإن باقي السنوات الأخرى لم تستطع أن تحقق مستويات مرضية من النمو، بل اتجه الوضع إلى مزيد من السوء في أواخرها حيث انحدر المعدل إلى حدود 1 % فقط بعد 2016. وتتوافق هذه الصورة تماما مع الارتفاع الشديد المسجل في الواردات والذي يعبر عنه البعض بأثر مضاعف الاستثمار الذي اتجه إلى الخارج بدلا من الداخل. وبمعدلات نمو متدنية كهذه والتي استمرت على مر كل تلك السنوات بات من الصعب جدا رؤية الجزائر ضمن موجة جديدة من البلدان الصاعدة التي تلتحق تباعا بركب التقدم والرخاء.

رابعا. تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد بعد تراجع أسعار النفط وظهور الحاجة مجددا إلى استكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية.

بعد التراجع الذي شهدته أسعار النفط في 2014-2015 طفت إلى السطح مجددا مظاهر القصور المعهودة التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني منذ مدة طويلة وارتبكت أوضاع العديد من النشاطات، مما أعاد إلى الأذهان ضرورة التفكير في إيجاد حلول نهائية للمشاكل التي تحول دون انطلاقة الاقتصاد الوطني وإقلاعه.

1. عودة وضع البلاد الاقتصادي إلى التدهور بعد تراجع أسعار النفط.

بعد عدة سنوات من ميل أسعار النفط إلى الارتفاع، عادت مرة أخرى إلى الانخفاض بعد 2014 وبلغت مستويات متدنية استمرت لسنوات بعد ذلك. فمن 100,2 دولار للبرميل سجلت في السنة المذكورة انخفاض السعر إلى مستوى 53,1 دولار في 2015، ثم إلى 45 دولار في 2016، ليعود إلى التماسك قليلا بعدها مسجلا 54,1 دولار في 2017 ثم 71,3 دولار في 2018 (Banque d'Algérie)

وفي ظل ارتباط توازن الاقتصاد الوطني بأسعار مرتفعة لبرميل النفط، على إثر التوسع الشديد في الإنفاق العمومي وازدياد الاعتماد على الواردات في مختلف القطاعات، عادت المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى التدهور من جديد وبلغت مستويات مقلقة.

1.1. عودة العجز إلى ميزان المدفوعات.

بسبب الاعتماد شبه الكلي للصادرات الوطنية على المحروقات أدى الانخفاض الشديد لأسعار النفط إلى ظهور عجز كبير في ميزان المدفوعات، وهو ما تبينه أرقام الجدول التالي.

الجدول (2) الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال السنوات 2014-2018 الوحدة: مليار دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر	-5,88	-27,53	-26,03	-21,76	-15,82

Source : (Banque d'Algérie), Rapports annuels 2017 et 2018, site Web :

- <https://www.bank-of-algeria.dz>, consulté le 20/05/2022, à 10 H.

فالملاحظ من الأرقام الواردة في الجدول أن حجم العجز بلغ مستويات لم يعرفها الاقتصاد الوطني أبدا من قبل، إذ أنها تجاوزت 20 مليار دولار أمريكي خلال ثلاث من السنوات الخمس المحددة في الفترة 2014-2018. وتتجلى درجة خطورة مستويات العجز تلك إذا ما قورنت بالإيرادات الإجمالية لصادرات المحروقات، حيث تشير الإحصائيات بأن هذه الأخيرة كانت تتراوح بين 27,9 و 38,9 مليار دولار بين 2015 و2018. أي أن استعادة التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني يتطلب تحقيق صادرات من خارج المحروقات بـ 20 أو 15 مليار دولار على الأقل، أو انتظار تحسن محتمل لأسعار النفط قد يقصر وقد يطول. وقد نتج عن وضعية العجز هذه أن بدأت الحكومة في اللجوء إلى السحب من احتياطي النقد الأجنبي الذي تراكم من قبل، مما أدى إلى انخفاضه من 178,94 مليار دولار في نهاية 2014 إلى 79,88 مليار دولار في نهاية 2018 (Banque d'Algérie) ثم إلى مستويات أدنى بعد ذلك.

2.1. عودة العجز إلى الميزانية العامة للدولة.

أدى ارتفاع أسعار النفط قبل 2014 من جهة أخرى إلى ارتفاع شديد في نسبة مساهمة قطاع المحروقات في ميزانية الدولة والتي بلغت حدود 75 % في بعض السنوات. فلما تراجعت الأسعار نجم عن ذلك مباشرة ظهور عجز كبير جدا على هذا المستوى وهو ما تبينه أرقام الجدول التالي.

الجدول رقم (3) رصيد الميزانية العامة خلال السنوات 2014-2018 الوحدة: مليار دينار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر	54,4	-2553,3	-2245,3	-1590,3	-1515,1

Source : (Banque d'Algérie), Rapport annuel 2018, site Web : https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2018/annexes_2018.pdf, consulté le 20/05/2022, à 10 H.

وبالنظر إلى هذا الحجم الكبير من العجز، الذي صار يقدر بألاف الملايير من الدينارات كما هو مبين في الجدول، لم يكن أمام الحكومة سوى التخلي عن معظم المشاريع التي تقرررت في إطار برنامج النمو 2015-2019، واللجوء إلى السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي آل رصيده إلى الصفر في 2017 (سعودي ع.، 2019) ثم الإقدام على ما اصطلح عليه بالتمويل غير التقليدي بعد ذلك. لكن هذه الحلول تبقى بطبيعة الحال مؤقتة، ولا بد من مواجهة هذه المعضلة بالعمل على ضبط النفقات العمومية من جهة وتوسيع قاعدة الجباية الوطنية في القطاع الإنتاجي خارج المحروقات من جهة أخرى.

3.1. انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

على الرغم من التحكم الشديد الذي يمارسه بنك الجزائر في تسييره لسعر صرف العملة الوطنية فإن هذا الأخير شهد انخفاضا مستمرا تجاه العملات الأخرى وعلى رأسها الدولار الأمريكي جراء العجز الذي سجل على مستوى ميزان المدفوعات، وذلك كما هو مبين من خلال أرقام الجدول التالي.

الجدول رقم () المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 2014 إلى 2018.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
-------	------	------	------	------	------

Source: (Banque d'Algérie), Rapports annuels 2015, 2016 et 2017,
- Bulletin statistique trimestriel, N° 49, Mars 2020,
Site Web : <https://www.bank-of-algeria.dz>, consulté le 15/05/2022 à 15H.

فبين بداية ونهاية الفترة المحددة بالجدول صار الدينار يتبادل بسعر رسمي يقدر بـ 116,61 خلال 2018 بعد ما كان يتبادل فقط بـ 80,57 في 2014. وهذا بالتزامن مع الدعم الشديد لبنك الجزائر للعملة الوطنية وفي ظل محدودية سوق صرفها. وغني عن القول أن القيمة التي فقدها الدينار مقابل الدولار صاحبها أيضا استخدام لمبالغ ضخمة من احتياطي النقد الأجنبي، وقد أوردنا أرقاما تتعلق بهذا الجانب أعلاه. فإن حدث واختفى الاحتياطي الذي عول عليه كثيرا فإن قيمة العملة الوطنية ستشهد تضررا كبيرا تنعكس آثاره على كافة مجالات النشاط الاقتصادي بالبلاد.

2. ضرورة استكمال الإصلاحات الاقتصادية وفق منطق التعديل الهيكلي في المرحلة الراهنة.

حتى تتمكن الحكومة من تصحيح الاختلالات الكبيرة التي بات يعاني منها الاقتصاد الوطني، لا بد من العودة إلى استكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية التي لم تحقق أهدافها بعدُ رغم السنوات الطويلة التي استغرقتها. وتتلخص تلك الأهداف في رفع مستوى الإنتاج وتنويعه وتبني قواعد سير جديدة للاقتصاد تتوافق مع مبادئ المنافسة واقتصاد السوق. فزيادة الإنتاج بشكل دائم تتطلب رفعا حقيقيا لمستوى تنافسية المؤسسات الإنتاجية الوطنية، إذ بدون قدرة حقيقية على المنافسة لن تستطيع تلك المؤسسات المحافظة على وجودها وتنتقل في توسيع أسواقها. وقد كان هذا هو الهدف الذي سعت إليه الحكومة بتبنيها لبرنامج التعديل الهيكلي في منتصف التسعينات، لكنها لم تستطع تجسيده وبقيت مستويات الإنتاج متدنية بسبب ذلك. فمن أهم آثار برامج الاستثمار العمومي متعددة السنوات التي لجأت إليها الحكومة بعد سنة 2000 تخليها عن أولوية تحقيق أهداف برنامج التعديل الهيكلي الذي تبنته في 1994 وتركيزها على إنجاز المشاريع العمومية الكثيفة التي أطلقتها. ومن أهم المظاهر التي اتخذتها تلك الحكومة في إنجاز التعديل الهيكلي عدم إتمامها لجملة من الإصلاحات التي تخص مجالات وقطاعات رئيسية بالاقتصاد الوطني، ومنها التنفيذ الجدي لقانون النقد والقرض، تحرير المبادلات الخارجية بما يتوافق ومصالحة الاقتصاد الوطني وتحرير المبادرة في المجال الإنتاجي وخصوصا في القطاع الصناعي.

1.2. التنفيذ الجدي لقانون النقد والقرض.

شكل قانون النقد والقرض 90-10 إجراء حاسما فيما يتعلق بإعادة التحول إلى اقتصاد السوق، وذلك بما حمله من إعادة صياغة شاملة للنظام البنكي الوطني وفقا للمبادئ والقواعد المعمول بها في النظام الرأسمالي. حيث تم التأكيد على استقلالية البنك المركزي وعلى الطابع التجاري لنشاط البنوك وضرورته في تعبئة الادخار وعرضه للاستثمار، وعلى ضرورة الفصل النهائي بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية من جهة

وبين الدائرة النقدية والدائرة المالية من جهة أخرى. وقد شهد القانون المذكور بعد سنوات من وضعه موضع التنفيذ تعديلا مهما في 2003 قلّص من صلاحيات محافظ بنك الجزائر ومن استقلاليتها وشدّد في مراقبته للبنوك التجارية بعد الفضائح التي تفجرت ببعض البنوك الخاصة حينها. وقد كان يُنتظر أن تدعم تجارية النظام البنكي الوطني بخصوصية بعض البنوك العمومية كالقرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية، لكن هذه الخطوة ظلت تؤجل باستمرار ولم تتجسد في الواقع إلى يومنا هذا. وبعد الفوائض المالية الكبيرة التي تحققت على مستوى ميزانية الدولة إثر الارتفاع الهائل في أسعار النفط في النصف الثاني من العشريّة الأولى ألفين، تراجعت أهمية دور البنوك بالنسبة للحكومة في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمار. فلم تعد الحاجة ماسة إلى التقيد الفعلي بقواعد التسيير التجاري للبنوك العمومية التي لم تغير بدورها كثيرا من طريقة سيرها القديمة، بل ولم تستطع حتى التخلص من الاستقطاب الثنائي الذي ميّز نشاطها بين صنفين رئيسيين من الزبائن، المؤسسات العمومية الوطنية من جهة والمؤسسات الخاصة النافذة من جهة أخرى (BENACHENHOU, 2006, p 250) وقد نجم عن استمرار سريان المنطق غير التجاري بتلك البنوك حدوث أثرٍ إبعاد (Effet d'éviction) للبنوك التجارية الخاصة من ساحة التمويل الوطنية، حيث لم تستطع السيطرة حتى اليوم سوى على 15 % من التمويل البنكي المقدم للاقتصاد الوطني، والنسبة المتبقية المتمثلة في 85 % تعود كلها إلى البنوك العمومية، وقد كانت خلال السنوات القليلة الماضية لا تقل عن 90 %.

وبسبب الوضعية المالية الصعبة لكثير من عملاء البنوك العمومية، فإن الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية التي أكد عليها القانون 90-10، لم يعد سوى أمر شكلي؛ أما الفصل عن الدائرة المالية فقد تراجعت عنه الحكومة نفسها بلجؤها إلى ما يعرف بالتمويل غير التقليدي من خلال تعديلها لقانون النقد والقرض في 2017.

2.2. تحرير المبادلات التجارية الخارجية.

ركّز برنامج التعديل الهيكلي على تحرير المبادلات التجارية الخارجية بهدف تحسين عمليات الاستيراد والرفع بالتالي من أداء الاقتصاد الوطني. وقد قامت الحكومة في هذا الإطار بعد إنهاؤها لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية في 1991 بالتخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية وبالإلغاء الفوري للحواجز غير التعريفية اعتبارا من أبريل 1994 (BENISSAD, 2004, p100). فانخفض معدل الحماية التعريفية الاسمية إلى أن بلغ 24,3 % في 1997 (Nachida M'HAMSADJI, 1998, p15)، واستمر بعدها لينخفض إلى 13,5 % في 2006 ويجعل من الجزائر البلد الأقل حماية في دول الجوار، الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة، وهي المغرب بـ 20 % وتونس بـ 17 % ومصر بـ 20 % (BOUZIDI, 2011, p 188). وقد كان لهذا التخفيض الشديد آثار سلبية كبيرة على المنتجين المحليين خصوصا في القطاع الصناعي، ولم تجن الجزائر في مقابله الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة بسبب عدم تلبيةها لبعض الشروط الأخرى التي تفرضها المنظمة المذكورة والتي تتعلق أساسا باستمرار تدعيم البلاد لأسعار بعض المنتجات الطاقوية. بالتوازي مع ذلك قامت الحكومة أيضا بإبرام عقد إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وشرعت في تنفيذه، ولكنها لم تستطع الالتزام بكامل بنوده خصوصا من حيث احترام الأجل المحدد للتحرير النهائي للتبادل التجاري البيئي، حيث اتضح أن الاتفاق يتلاءم مع

مصلحة الطرف الأوربي أكثر من تلاؤمه مع مصلحة الطرف الجزائري وأن المنتجين المحليين لم يكونوا في مستوى المنافسة الدولية فيحززون حصصا بالسوق الأوروبية ويوسعون من صادراتهم نحوها. ثم جاءت فترة تراجع أسعار النفط بعد 2014 وما نجم عنها من عجز كبير في الميزان التجاري، حيث أدى ذلك مع الوقت إلى العودة إلى الاهتمام بحماية الإنتاج الوطني والعمل على تقليص الواردات بما في ذلك اللجوء إلى التحديد الكمي واستخدام تراخيص الاستيراد.

لكن هذا التراجع عن بعض أوليات تحرير الاستيراد لا يمكنه أن يدوم طويلا، لأن مواكبة التطورات التجارية والاقتصادية والتكنولوجية في العالم تقتضي انخراط المتعاملين المحليين في المنافسة الدولية. وعليه فلا مناص من العودة إلى تحرير المعاملات التجارية في المستقبل، وعلى الحكومة أن تستفيد من تجربتها الماضية الفاشلة لتتفادى التناقضات التي وقعت فيها في السنوات السابقة حينما تعجلت في التخفيض الشديد للرسوم الجمركية والانفتاح التجاري السريع على بلدان الاتحاد الأوربي. وتتلخص تلك التناقضات بالتحديد في تقديم الحكومة لتحرير الاستيراد وإهمالها للنشاط الإنتاجي المحلي بعدم إنجازها الفعلي للشق المتعلق به من برنامج التعديل الهيكلي السابق، وهو ما سنوضح جانبا منه في الفقرات التالية.

2.3. القطاع الصناعي العمومي.

في 1995 قامت الحكومة بمناسبة تبنيها برنامج التعديل الهيكلي السابق بإنشاء الشركات القابضة العمومية كبديل لصناديق المساهمة، التي أنشأتها بموجب إصلاحات الاستقلالية الذاتية لسنة 1988، وأعطتها صلاحيات واسعة بلغت حد تمليكها أسهم المؤسسات العمومية التي كانت تابعة لها وجعلت هدفها من إدارة تلك المؤسسات تحقيق مردودية مالية إيجابية والزام المسيرين بذلك (BOUZIDI, 1999, p 78)، بل وتعرض المؤسسات التي تعجز عن المحافظة على بقائها إلى الإفلاس والتصفية. وشرعت في تجسيد هذا التحول من خلال تفرع جديد للمؤسسات، ومحاولة تبني أسلوب جديد في التسيير يقوم على الأهداف وفتح مجال المنافسة لإشغال مناصب المسؤولية العليا الخاصة بالإطارات المسيرة، وكذلك تحضير مشاريع خصوصية عدد كبير من المؤسسات العمومية. لكنها عادت بعد ذلك خطوة إلى الخلف فتخلت عن الشركات القابضة في سنة 2000 واستبدلتها بما سمي بشركات تسيير المساهمات التي جاءت بصلاحيات محدودة تجاه المؤسسات العمومية الاقتصادية، إذ لم تعد تلك الشركات مالكة لأسهم المؤسسات التي تشرف عليها وغير ملزمة بتحقيق المردودية المالية كهدف أساسي لنشاطها. وكان من نتائج هذا التراجع أن استمر تسيير المؤسسات العمومية الإنتاجية بنفس الأشخاص وبنفس الطريقة المعهودة قبل إنشاء الشركات القابضة، واستمر أيضا تحقيقها لنتائج سلبية كما كان عليه الأمر في السابق (GRIM, 2012, p 43). ولما ساء وضع القطاع كثيرا عمدت وزارة الصناعة في بداية 2015 إلى استعادة المؤسسات العمومية الصناعية الإنتاجية إلى وصايتها المباشرة في إطار صيغة جديدة حملت اسم "المجمعات الصناعية العمومية"، فصار مجال الاستقلالية الذاتية من تقدير الوزارة، وفتح ذلك بالتالي

مجال العودة إلى طريقة التسيير المباشرة التي لم يستطع فيها المديرون في الماضي التحرر من سيطرة الوزارة الوصية.

وقد أدت هذه السياسة الحكومية المترددة بشأن تحرير القطاع الصناعي العمومي التجاري إلى تحقيق نتائج غير مرضية تماما تتجلى بوضوح من خلال الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي العمومي المحقق خلال هذه السنوات. إذ استمر المؤشر المذكور في اتجاهه الانخفاضي المتواصل مسجلا في سنة 2000 66,8 نقطة فقط (مقارن بأساس 100 المقابل سنة 1989)، وتدنى إلى غاية 51,8 نقطة في سنة 2007، ثم ظل يتذبذب حول هذه القيمة بعد ذلك حتى سنة 2018 حين سجل 53 نقطة فقط (Banque d'Algérie, Rapports annuels 2004, 2010, 2014 et 2018). ولمواجهة هذا الترددي المتواصل، لم تتوقف محاولات الحكومة الرامية إلى إنقاذ المؤسسات العمومية الصناعية وإعادة بعث نشاطها إلى غاية اليوم. وستقوم حسب وزير الصناعة، في تصريح له أمام أعضاء مجلس الأمة مؤخرا، بإعادة بعث 25 مؤسسة صناعية متوقفة عن النشاط خلال النصف الثاني من السنة الجارية 2022، وكل ذلك عبر ضخ أموال عمومية جديدة واستمرار في نفس طريقة التسيير القديمة. ولا شك أن هذه السياسة مكلفة للغاية، حيث بلغ حجم المخصصات المالية التي وجهت إلى القطاع العمومي التجاري حسب معطيات رسمية من الوزارة الأولى خلال الخمسة والعشرين سنة الأخيرة، إلى غاية نهاية 2021، 250 مليار دولار أمريكي (مبتول، 2021). وقد كان من أبرز أهداف برنامج التعديل الهيكلي السابق، من خلال الأمر 25-95 المتعلق برؤوس الأموال التجارية للدولة المشار إليه أعلاه، إخضاع المؤسسات العمومية الصناعية العاملة في الحقل التجاري إلى الاستقلالية الذاتية الفعلية وتقييم أدائها وفقا لقواعد العمل التجاري المعروفة وتعرضها التام لحكم السوق وبالتالي لشهر إفلاسها في حالة العجز عن الدفع. ولابد من العودة لهذا الحل في المرحلة القادمة للتخلص من هذه المشكلة التي كلفت البلاد مبالغ ضخمة كان بالإمكان توجيهها إلى استخدامات أخرى أكثر نفعا.

4.2. خوصصة المؤسسات العمومية.

لقد شدد برنامج التعديل الهيكلي السابق كثيرا على مسألة خوصصة المؤسسات العمومية، وذلك لأن الاقتصاد الوطني كان مبنيا بشكل أساسي على القطاع العمومي خاصة في المجال الصناعي. فكان لا بد من تقليص حجم هذا الأخير وفتح مجال المنافسة بين مؤسساته. وقامت الحكومة بناء على ذلك بعرض أعداد متزايدة من المؤسسات العمومية للخوصصة في نهاية التسعينات وبداية الألفينات، من خلال برامج متوالية كان أهمها البرنامج الذي تقرر سنة 2004 والذي عرض أكثر من 1200 مؤسسة عمومية للخوصصة من مختلف القطاعات عدا الاستراتيجية (Watan, 2004). وتم في هذا الإطار خوصصة أكثر من 430 مؤسسة بمختلف الأنماط المعتمدة خلال السنوات 2004-2008. لكن عمليات الخوصصة التي جرت ظلت بعيدة عن قطاع الصناعات الثقيلة ولم تغير من هيكله الذي كان قائما من قبل، كما أن عددا من المؤسسات المخوصصة لم يف مالكوها بالتزاماتهم المحددة في دفاتر الشروط الموضوعة وكانت لهم مصالح خاصة لم ترق للحكومة فاعتبرت ذلك مؤشرا على فشل العملية. من جهة أخرى فإن الاقتصادي عبد الرحمن مبتول أن الخوصصة كوسيلة تهدف إلى تحقيق إعادة الهيكلة الشاملة المفضية إلى القضاء على الاحتكار لم تتحقق في الواقع، وذلك بسبب

معارضة فئة المستفيدين من الربح المرتبط بالوضع القائم (MEBTOUL, 2014). وبعد موجة الحجز التي طالمت العديد من الوحدات الإنتاجية التي ارتبطت أسماء أصحابها بشبهة الفساد في السنوات الأخيرة، تشكل قطاع إنتاجي تجاري جديد بيد الدولة، فصار عليها أن تعمل من أجل المحافظة عليه وتطويره وهي التي لم تحسن مثل هذه المهمة أبداً من قبل. وبالنظر إلى ما هو معمول به في مختلف الاقتصاديات الناجحة في العالم فإن تغليب وزن القطاع الخاص وتقليص حجم القطاع العمومي يبقى ضرورة حتمية لبناء قطاع إنتاجي قوي من شأنه أن يجابه المنافسة الدولية في الداخل والخارج. ولن يتأتى ذلك إلا بالعودة مرة أخرى إلى إطلاق برنامج جدي للخصوصية يتم من خلاله تغيير الوضع الحالي الراكد والمكلف.

5.2. القطاع الخاص الوطني.

يشكل تشجيع القطاع الخاص الوطني جانبا أساسيا من برنامج التعديل الهيكلي، وكانت توجيهات كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تشدد في التأكيد عليه. ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لهذا الغرض لقانون استثمار جديد تقرر من خلاله رفع الحواجز المرتبطة بمرحلة التخطيط السابقة وإنهاء التمييز بين الاستثمار الخاص والاستثمار العمومي ومنح امتيازات جبائية وتمويلية لفائدة المستثمرين وكذلك تخفيف الإجراءات الإدارية المرتبطة بهذا المجال.

أما في الواقع الميداني فلم تتغير الأمور بشكل محسوس خلال سنوات التسعينات بسبب الظروف غير المستقرة التي كانت سائدة في البلاد آنذاك. ولكن الآمال التي عقدت على سنوات الألفينات فيما يتعلق بالقطاع الخاص الوطني لم تتحقق أيضا خاصة في القطاع الصناعي، حيث ظل الاستثمار الإنتاجي يواجه صعوبات عديدة إدارية وتمويلية بالإضافة إلى المنافسة الشديدة القانونية وغير القانونية التي فرضتها المنتجات المستوردة محليا. ثم أن الانفتاح التجاري الخارجي الذي قامت به الحكومة لم يراع ظروف المؤسسات الإنتاجية المحلية وعمد إلى تخفيض معدل الحماية التجارية إلى نسب تقل عن تلك المعمول بها في عدة بلدان أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة منها بلدان الجوار كما أشرنا إلى ذلك أعلاه. من جهة أخرى فإن المؤسسات الصناعية الخاصة كانت تتضرر كثيرا من سياسة الحكومة المدعومة باستمرار للمؤسسات العمومية، وكذلك من سياستها المشجعة والمدعومة لفئة جديدة من المُستَقدمين إلى الساحة الإنتاجية من عديمي التجربة والمعرفة بالسوق، في إطار تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو غير ذلك. فالدعم الحكومي المشار إليه كان يخل بقواعد المنافسة ويضر بالمؤسسات الخاصة القائمة ولا يضمن قيام وبقاء مؤسسات جديدة. الحكومة لم تحترم قواعد السوق بخلقها المستمر للاضطراب والفوضى أمام المستثمرين الخواص من خلال التدعيم المشار إليه، بالإضافة إلى إخضاع العمل التجاري لسلطة الإدارة بما يتعلق بالحصول على التراخيص المختلفة وعلى العقار وكذلك على التمويل لأنه ما يزال تحت سيطرة البنوك العمومية التي لا تستجيب كثيرا لداعي المردودية. كل هذا أدى إلى بقاء مساهمة القطاع الصناعي الإجمالية في الناتج المحلي حتى السنوات الأخيرة في حدود 5% (BENISSAD, 2018).

264p نصفها فقط يعود إلى القطاع الخاص، في حين أن فلسفة التعديل الهيكلي تقتضي تغليب وزن القطاع الخاص على القطاع العام وتحرير مبادرته وحمايته حقوقه.

6.2. الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر ندكر بأن قانون النقد والقرض وكذلك قانون الاستثمار من بعده فتح المجال واسعاً أمامه وأعطى لأصحابه الضمانات التي يريدونها عادة، وخاصة منها ضمان تحويل الأرباح وحق اللجوء إلى التحكيم الدولي، بالإضافة إلى الامتيازات الأخرى المتعلقة بتشجيع الإنتاج في بعض المجالات كالقطاع الصناعي مثلاً.

ويلاحظ في هذا الإطار أن السنوات الأولى ألفين شهدت إنجاز جملة من المشاريع في قطاعات مختلفة كالاتصالات وصناعة الاسمنت ومواد البناء والحديد والصناعات الكيماوية والنسيجية والغذائية وتركيب السيارات. لكن نشاط المشاريع التي أقيمت أدى مع الوقت إلى تزايد تحويلها لجزء من أرباحها إلى الخارج، حيث بدت كأنها تحولت إلى مصدر استنزاف لاحتياطي البلاد من العملة الصعبة، فلم تتردد الحكومة في تغيير موقفها منها ولجأت إلى فرض قاعدة 49/51 % لفائدة الشريك الوطني للحد من الظاهرة النزيف التي أقلقتها. ولئن كان مبرر الحكومة مقبولاً من وجهة نظر ما، فإن خطوتها تمثل في حقيقة الأمر علامة فشل جزئي في الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق. لأنه كان على الحكومة أن تواجه مشكلة الاستنزاف النقدي التي أقلقتها باللجوء إلى توسيع مجال الاستثمار الأجنبي محلياً بشكل أكبر في قطاعات مختلفة وتوجيه إمكانياته وإمكانيات القطاع الخاص الوطني إلى تنوع الصادرات وزيادة حجمها وتقليص الواردات بالتوسع في الإنتاج الوطني الإحلالي. فبذلك وحده استطاعت بلدان عديدة صاعدة وصناعية جديدة، من كوريا إلى ماليزيا إلى تركيا، أن توسع قاعدتها الصناعية الوطنية وتجد لنفسها مكانة ثابتة في الصادرات الصناعية الدولية. وذلك هو الاندماج في التقسيم الدولي للعمل الذي يسعى إليه التعديل الهيكلي.

ولا شك أن تكرار الخطأ السابق في التعامل مع الاستثمار الأجنبي مستقبلاً سيقود حتماً إلى نفس النتيجة السابقة. فإن لم يتحرر النشاط الإنتاجي الخاص الوطني بشكل فعلي، فإن عودة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 100 % ستؤدي حتماً إلى استنزاف الاحتياطي من النقد الأجنبي، لأن هؤلاء المستثمرين سيصبحون بمثابة مستوردين لمنتجاتهم من الخارج إلى الداخل لا غير.

هذه بعض المجالات الرئيسية التي لم تستطع الحكومة تحقيق التحولات التي كانت تؤمل بشأنها، فلم تتغير بالتالي طريقة سيرها لتتوافق مع المنطق المميز لنظام السوق. ولا مناص من إنجاز تلك التحولات في المرحلة القادمة، لأن مستقبل الاقتصاد الوطني يبقى مرتبطاً بالنجاح في إنجاز الانتقال النهائي إلى ذلك النظام. هناك مجالات عديدة أخرى لم يتم التطرق إليها في هذه الدراسة كسوق الأوراق المالية ومناطق التجارة الحرة والدعم الصريح والضممني لأسعار عدد من المنتجات وغيرها. لكن وحتى هي في الحقيقة مازالت تحتاج إلى صرامة أكثر في إصلاحها، لأن فشل الحكومة فيها ليس أكثر خفاء منه في المجالات التي تناولناها.

الخلاصة.

تناولت الدراسة موضوع التعديل الهيكلي كإصلاح اقتصادي قامت به الجزائر بهدف التحول إلى نظام اقتصاد السوق. حيث تم التطرق في البداية إلى مفهوم التعديل الهيكلي وأسباب اللجوء إليه والإجراءات التي اتخذتها الجزائر بغرض تحقيقه، وكذلك إلى النتائج التي تحققت جراء تنفيذه. ليتم التعرض بعد ذلك إلى المآل الذي آلت إليه الإصلاحات التي حملها بعد انتهاء فترته الأولية 1994-1998، خصوصا بعد التغيير الذي طرأ على السياسة الاقتصادية للحكومة باتجاه التوسع في الإنفاق العمومي وإطلاق برامج استثمارية عمومية متعددة السنوات. ثم ليتم العرض في الأخير إلى الأثر الذي خلفه ذلك التغيير على إصلاحات التعديل الهيكلي خصوصا في بعض المجالات الرئيسية كالنظام البنكي وفتح المجال التجاري الحر مع الخارج وكذلك القطاع الإنتاجي ممثلا بالقطاع الصناعي بفروعه المختلفة العام والخاص والاستثمار الأجنبي.

وتتلخص النتائج التي تم التوصل إليها في ما يلي:

- أن برنامج التعديل الهيكلي حقق نتائج إيجابية واضحة في مجال التثبيت الاقتصادي الكلي، ونتائج إيجابية أقل وضوحا في المجال الإنتاجي خاصة فيما يتعلق بالنمو في القطاع الصناعي وبالتشغيل وما إلى ذلك؛
- أن البرنامج المذكور فقد أولويته لدى الحكومة بعد انطلاقها في تنفيذ برامج الاستثمار العمومي متعددة السنوات فلم يعد مع الوقت يذكر كثيرا رغم أهميته الجوهرية في الربط الفعال للاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي وبالتقسيم الدولي للعمل؛
- أن الحكومة تراجعت عن بعض الخطوات الإصلاحية الهامة التي تم القيام بها في إطار برنامج التعديل الهيكلي، فقلصت من استقلالية بنك الجزائر ومن استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وأهملت إلزام هذه الأخيرة بتحقيق مردودية مالية إيجابية وضبط العلاقة بينها وبين البنوك العمومية على أساس مبادئ التعامل التجاري المعمول بها عالميا؛
- أن القطاع الخاص الوطني لم يحظ بالتسهيل الميداني الحقيقي وبالحمائية من المنافسة غير القانونية الخارجية والداخلية، ولم يسلم من التمييز المستمر بينه وبين القطاع العمومي الذي تدعمه الحكومة تدعيما لا يعرف الحد ولا العد؛
- أن الاستثمار الأجنبي لم يسلم من التضييق الحكومي في الوقت الذي تتسابق فيه كل الدول تقريبا لجذبه. وأن الحكومة لم تستوعب تحويله لأرباحه وهو حقه، وأنه كان علما أن تجتهد في إغرائه ليستمر في توسيع نشاطاته بالداخل ويسهم في صادراتها للخارج؛
- انكشاف هشاشة الاقتصاد الوطني بعد انهيار أسعار النفط في السنوات الأخيرة ودخوله في اختلالات خارجية وداخلية شديدة، ما أعاد إلى الأذهان ضرورة العودة الجدية إلى الإنجاز الفعلي للإصلاحات الاقتصادية المفوضية إلى إقامة نظام اقتصاد السوق، والتي أخذت بها كثير من بلدان العالم في إطار برامج التعديل الهيكلي.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكننا تبين صحة الفرضيات الثلاث الموضوعية في بداية الدراسة، حيث اتضح بالفعل أن الحكومة لم تكن صارمة في تنفيذها لبرنامج التعديل الهيكلي 1994-1998 ولم تنجز بشكل فعلي أهم التحولات التي كان يهدف إلى تحقيقها، كما أنها لم تستمر في إصلاحها للاقتصاد الوطني بنفس منطوق برنامج التعديل الهيكلي خلال السنوات التي جاءت بعد انتهاء فترته، مما أدى إلى بقاءه بحاجة إلى إنجاز تلك الإصلاحات وإتمامها.

وبناء على ذلك يمكننا تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

- ضرورة العودة السريعة لإنجاز الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية الضرورية لإقامة نظام اقتصاد السوق بشكل فعلي؛
- تفعيل الحقيقي للمبادئ والقواعد المعمول بها في نظام اقتصاد السوق في المجالات الإنتاجية والمالية والتجارية بما فيها المبادلات الخارجية الدولية، بالإقرار الفعلي لحرية المبادرة للمتعاملين والحد من التدخلات الإدارية في هذه المجالات؛
- تجسيد العقلية التجارية بالنظام البنكي الوطني بعرض بعض البنوك العمومية للخصوصية؛
- التعريض النهائي للمؤسسات العمومية الصناعية العاملة في الحقل التجاري لحكم السوق والانتهاء عن دعمها المالي المتواصل، وخصوصية ما أمكن منها؛
- حماية المنتجين الخواص وخاصة العاملين في القطاع الصناعي من المنافسة الخارجية والمنافسة غير القانونية، ومن المزاومة غير العادلة على الموارد المالية وغيرها التي تتسبب فيها الحكومة لفائدة المؤسسات العمومية المتعثرة ولفائدة الفئات المستفيدة من برامج الدعم المتكررة؛
- إعادة فتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت المناسب مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص الوطني كلما كان ذلك ممكناً؛
- توجيه جزء من الموارد المالية التي ستوفر للحكومة بعد توقفها عن دعم المؤسسات العمومية المتعثرة (250 مليار دولار خلال 25 سنة) إلى إعانة الفئات الضعيفة التي قد تكون في حاجة إلى المساعدة بسبب البطالة أو العجز أو غير ذلك.

الإحالات والمراجع.

1. MEBTOUL A., Dossier Privatisation : La vérité sur la panne du processus de privatisation en Algérie *Le Maghreb*
2. BENACHENHOU A., *Les nouveaux investisseurs* 2006 Alpha Design
3. M'HAMSAGJI BOUZIDI N., *5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne* 1998 Alger ENAG/ EDITIONS
4. BANQUE MONDIALE *Algérie/ Data*
5. BENISSAD H., *Algérie: De la planification socialiste à l'économie de marché* 2004 Alger ENAG Editions
6. Banque d'Algérie *Bank of Algeria*
7. Banque d'Algérie *Bank of Algeria*
8. Banque Mondiale *Croissance du PIB (% annuel)*
9. BENISSAD H., *DE LA TRANSITION ECONOMIQUE: L'EXPERIENCE ALGERIENNE* 2018 Alger opu

-
10. BOUZIDIA A., *ECONOMIE ALGERIENNE: Eclairages* 2011 Alger ENAG Editions
 11. GRIM N., *Entrepreneurs, Pouvoir e Société en Algérie* 2012 Alger CASBAH Editions
 12. GRIM Nordine 2009 Alger Editions CASBAH
 13. BENISSAD H., *L'AJUSTEMENT STRUTUREL: L'EXPERIENCE DU MAGHREB* 1999 Alger OPU
 14. BOUZIDIA A., *Les années 90 de l'économie algérienne: les limites de la politique conjoncturelle* 1999 Alger ENAG Editions
 15. ONS 2014 *Evolution des échanges extérieurs de marvhandisesde 2001 à 2012, Mars 2014* Alger ONS
 16. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (2001). *تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001*. الجزائر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
 17. عبد الرحمن مبتول. (2021, 11 13). *شروط نجاح عملية الخصخصة في الجزائر. الشروق اليومي* .